

## بيت المقدس في العلاقات التركية - الإسرائيلية

موسى محمد عكاري

معهد التمير لدراسات بيت المقدس / جامعة شمال ماليزيا

### مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مكان بيت المقدس في العلاقات التركية الإسرائيلية، تلك العلاقات التي يمكن تصنيفها كنموذج غريب لأنها تتقاطع في مساحات إلى حد التحالف، وتفترق في مساحات إلى حد النزاع وتولد الأزمات. حيث شهدت العلاقات التركية - الإسرائيلية تطورات متنامية منذ اعتراف تركيا بدولة إسرائيل بعد عام واحد من ولادتها. وتشكلت بيئة انسجامية بينهما في مجالات اقتصادية وأمنية وعسكرية، بينما في المقابل لم يكن هناك انسجام سياسي بين البلدين نتيجة لاختلافات جوهرية في قضية بيت المقدس وقضايا منطقة الشرق الأوسط عموماً.

**الكلمات الأساسية:** بيت المقدس، فلسطين، غزة، تركيا، إسرائيل، سياسة، أسطول الحرية.

### توطئة

يمكن تصنيف العلاقات التركية - الإسرائيلية كنموذج غريب من نوعه وذلك لأن العلاقة بين البلدين تتقاطع في مساحات إلى حد التحالف، وتفترق في مساحات إلى حد النزاع وتولد الأزمات. فإذا نظرنا إلى التبادل التجاري وإلى التعاون العسكري لاحتظنا عمق التعاون بين البلدين، بينما نجد أن العلاقات السياسية لم تحظ بهذا الانسجام بين البلدين نتيجة اختلافات جوهرية فيما يتعلق بملفات الصراع في منطقة الشرق الأوسط وملف قضية بيت المقدس على وجه الخصوص.

بداية وحتى نفهم كنه هذه العلاقة وتفسيرها نجد بأن النظرية الواقعية هي الأقدر على تفكيك المتشابك في العلاقة بين البلدين، فالنظرية الواقعية تنطلق من الافتراض بأن طبيعة الإنسان تميل نحو السلبية وذلك بحبه للسيطرة وامتلاك القوة بغية تحقيق مصالحه، فميكافيلي الذي يعتبر أبرز المنظرين لهذه النظرية يرى بأن الأخلاق والقيم تُقيد الحاكم لذا عليه عدم الالتزام بمهما، وبأنه لطالما غاية الحاكم بناء سلطة قوية فكل وسيلة مباحة من أجل تحقيق هذه الغاية. ومن جانب آخر فإن المنظرين لهذه النظرية يرون بأن الدول في حالة صراع دائم فيما بينها من أجل الوصول الى مناطق نفوذ أوسع، وهذا يفرض على الدولة امتلاك القوة الكفيلة في حماية نفسها ومصالحها من الدول الأخرى وهذا أصبح مرادفا لما يعرف بمفهوم الأمن القومي. عليه فإن النظرية الواقعية تنادي بأن لا شيء يعلو على مصلحة الدولة، وبأنه لا صداقات ولا عداوات دائمة بل هناك مصالح دائمة تحكم سياسات الدول وتبرر علاقاتها بعضها ببعض. والسؤال المركزي الذي تحاول هذه الورقة الإجابة عليه هو: ما هو مآل هذه العلاقة، وما هو المرجو من تركيا اتجاه قضية بيت المقدس؟ (عبد القادر 2009: 17)

### نبذة تاريخية

منذ ولادة العهد العثماني حظيت فلسطين والمسجد الأقصى المبارك بمرتبة عليا لمكانتها الدينية والروحية لدى كافة المسلمين، فكانت قضية بيت المقدس تحتل الصدارة لدى السلاطين ابتداء من سليم الأول الذي فتحها وأخى حكم المماليك. مرورا بسليمان القانوني الذي حصنها بسور عظيم وشيدها بمنشآت جديدة. و انتهاءً بالسلطان عبد الحميد الذي ربطها بحكمه المركزي ورفض فكرة الابتزاز من مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل في عرضه لاقتطاع أرض فلسطين مقابل سداد الديون الخارجية للإمبراطورية العثمانية.

إلا أن انكماش الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وانكفاء تركيا على ذاتها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية جعلها مضطرة بأن تدخل في حلف مع القوى الغربية

المنتصرة ولتصبح جزءا لا يتجزأ من منظومة القطب الأمريكي الرأسمالي، وضلعا من أضلاع حلف الناتو المجابه لحلف وارسو الذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي الشيوعي. في عالم القطبين (1945-1990) وعلى ضوء حسابات المصالح بين تركيا وإسرائيل فقد سعت تركيا لتحقيق مصالحها من خلال توطيد علاقاتها مع المعسكر الغربي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، في هذا السياق كان اعتراف تركيا بدولة إسرائيل عام 1949 بعد ولادتها بعام واحد وبعد اسبوع من اعتراف الولايات المتحدة بهذه الدولة. من جانب آخر فإن إسرائيل سعت لتحقيق مصالحها في تطوير العلاقة مع تركيا في سياق الخروج من العزلة الإقليمية والتحالف مع دولة وازنة ولا سيما دولة ذات أغلبية مسلمة في منطقة الشرق الأوسط (السباعوي، 1998: 10).

لقد مرت العلاقات التركية الإسرائيلية بمراحل متعددة أثرت وتأثرت بالعديد من العوامل التي ساهمت في إضعافها وأصابتها ببعض التوتر والفتور، وفي فترات أخرى ساهمت بتمتينها بحيث وصلت إلى ذروتها، ففي فترة الخمسينات كانت العلاقات التركية الإسرائيلية في بداية تشكيلها، وكانت تنمو وتتطور بخطى متسارعة وصلت الى حد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون لأنقرة عام 1958 ولقائه سرا مع الرئيس التركي عدنان مندريس. بعد هذه الزيارة فإن العلاقة بين البلدين تنامت بشكل متسارع على كافة المستويات والأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، وكان العامل الاساس وراء تطورها هو التصدي للحركة القومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر، كما تم التوقيع على اتفاق "ميثاق الشبح" الذي جاء بعد سلسلة من الأحلاف السابقة كحلف بغداد وحلف المحيط الكبير، وتبعه كذلك اتفاق "ميركافا" الذي تم التوافق عليه بين حكومة الانقلاب برئاسة الجنرال غورسال والقيادات العسكرية الإسرائيلية عام 1960، وشمل التنسيق العسكري بين البلدين لصياغة خطط طوارئ مشتركة وتقاسم المجال الجوي والارضي لأغراض التدريب (درويش، 2002: 132).

وفي حزيران 1967 دخلت العلاقات بين البلدين الى حالة من التوتر بعد احتلال القوات الإسرائيلية لمدينة بيت المقدس واحتلال المسجد الأقصى ورفع العلم الإسرائيلي

فيه، فأصدرت الحكومة التركية بيانا تدعو اسرائيل الى الانسحاب الفوري من الأراضي التي احتلتها. إلا أن هذا التوتر في العلاقات لم يصل الى حد قطع العلاقة مع اسرائيل فقد رفضت تركيا في عام 1969 قرار منظمة المؤتمر الإسلامي الذي طالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وذلك ردا على إحراق المسجد الأقصى المبارك.

التوتر وليس القطيعة هو الذي كان يشكل كلمة السر للعلاقة بين البلدين على ضوء المصالح المشتركة، ففي سنوات السبعينات وقفت تركيا الى جانب الدول العربية في حرب 1973، ونجت من قرار الدول النفطية العربية من اغلاق صنوبر النفط عن دول الغرب، كما واعترفت تركيا بمنظمة التحرير وفتحت لها مكتباً في انقرة في نهاية السبعينات، وفي عام 1975 صوتت تركيا لصالح قرار الأمم المتحدة 379 الذي ساوى الصهيونية بالعنصرية.

أما في مطلع سنوات الثمانينات وبعد تصويت الكنيست الإسرائيلية على جعل مدينة بيت المقدس العاصمة الموحدة لإسرائيل في 30 تموز عام 1980 فقد جمدت الحكومة التركية العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وفي عام 1982 وبعد اجتياح القوات الإسرائيلية للبنان فقد عارضت تركيا الاجتياح وطالبت من اسرائيل الانسحاب الفوري من لبنان. من جانب آخر فقد اعترفت تركيا بدولة فلسطين في المنفى التي أعلن عن قيامها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في تونس عام 1988.

ومع دخول مرحلة التسعينات، والبدء بمسيرة السلام بعد انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين أول 1991 الذي أرحى أجواء من التفاؤل على منطقة الشرق الأوسط فقد أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين تل أبيب و أنقرة وتم تعيين سفراء للبلدين في 19 كانون أول 1991. استمرار مسيرة السلام وإبرام اتفاقية أوسلو عام 1993 بين الفلسطينيين والإسرائيليين واتفاق وادي عربة بين الأردنيين والإسرائيليين عام 1994، وفر كذلك الأرضية الخصبة لنمو العلاقة وتطورها بين البلدين، خصوصاً بعد اعتراف العديد من الدول العربية (مصر، ومنظمة التحرير، والأردن) بإسرائيل، فأصبح مصطلح "الزيارات المكوكية" هو المصطلح الدارج في منطقة الشرق الأوسط سواء بين الفلسطينيين

والإسرائيليين أو بين الأردنيين والإسرائيليين، وكذلك بين بين أنقرة وتل أبيب حيث نتج عن هذه الزيارات المتكررة التوقيع على اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي أبرم في 23 شباط عام 1996 حيث شمل التعاون المشترك في المجال العسكري والتجاري -والذي كان في عهد رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان إلا أن العسكر التركي هو الذي لإرساء هذه الشراكة في ظل دور قوي لنائب رئيس الأركان التركي الجنرال شفيق بير الذي وقع بنفسه على هذا الاتفاق- (نور الدين، 1997: 206).

وقد شكل اتفاق الشراكة الاستراتيجية 1996 مفارقة عجيبة في السياسة الخارجية التركية التي تبنت موقفا علنيا يقول بان التقارب مع إسرائيل يعتمد بالدرجة الأولى على درجة التقدم في عملية السلام، بينما جاء هذا الاتفاق تتويجا لوفاة عملية السلام بعد صعود حزب الليكود اليميني المتطرف بقيادة بنيامين نتنياهو الذي يؤمن بنظرية "إسرائيل الكبرى" و"القدس الموحدة"، وهو لم يكتف بذلك فحسب بل قام بتنفيذ خطط محمومة لتهويد مدينة بيت المقدس فبدأ بحفر الأنفاق (فكانت انتفاضة النفق التي استمرت لعدة أسابيع) وتبعها إقرار الحكومة الإسرائيلية بالاستيلاء على أراضي جبل أبو غنيم وبناء مستوطنة "هار حوما".

مع مطلع القرن الواحد والعشرين دخلت العلاقة بين البلدين حالة من الفتور بعد اندلاع انتفاضة الأقصى يوم 28 ايلول 2000 واقتحام اريئيل شارون للمسجد الأقصى المبارك، حيث شهدت فلسطين أحداث جسيمة تمثلت بالقمع اليومي وارتكاب جرائم حرب وصل ذروتها بعد محاصرة مخيم جنين عام 2002 الأمر الذي أخرج رئيس الوزراء التركي "بولنت أجاويد" عن طوعه باتهامه لإسرائيل بالقيام بمجازر جماعية عرقية ضد الشعب الفلسطيني. وفي العام التالي عندما قامت القوات الإسرائيلية باغتيال زعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين ردت الحكومة التركية بوقف الرحلات الى إسرائيل واتهام الحكومة الإسرائيلية بممارسة "إرهاب الدولة" (أبو مطلق، 2011: 40).

### العلاقات التركية - الإسرائيلية (تغيير المنحنى)

منذ صعود حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم عام 2002 كانت الأحداث داخل فلسطين تشهد كما أسلفت توترا شديدا، على ضوء صعود حزب الليكود اليميني المتطرف الى سدة الحكم برئاسة أرئيل شارون والذي استخدم زيارته للمسجد الأقصى دعاية لانتخابه مقابل منافسه إيهود باراك، مطالبا بسط السيادة على المسجد الأقصى وتعطيل عملية السلام التي وصلت الى مرحلة التفاوض على قضية القدس وتقسيمها بين اليهود والفلسطينيين. فهذه الزيارة شكلت تحديا صارخا للعالم العربي والإسلامي، وخاصة تلك الدول التي كانت تربطها علاقات رسمية مع دولة إسرائيل مثل تركيا. إلا أن ردة فعل الشعب الفلسطيني كانت أسرع من الحراك الدبلوماسي حينما أطلق انتفاضته الثانية والتي أطلق عليها اسم "انتفاضة الأقصى".

ولطالما حكم حزب الليكود الإسرائيلي حكومة إسرائيل فإن المشروع الإسرائيلي مضى بخطى أسرع نحو تهويد مدينة بيت المقدس وذلك عبر طمس الهوية الإسلامية واستبدالها بهوية اليهودية، عبر السياسات التالية:

1. حفر الأنفاق والتنقيب على الآثار اليهودية القديمة.
2. مصادرة الممتلكات الإسلامية ووضع اليد على أملاك الغائبين.
3. التضيق على المقدسين في استخراج التراخيص للبناء أو ترميم بيوتهم القديمة.
4. بناء المستوطنات اليهودية والبؤر الاستيطانية داخل أسوار مدينة بيت المقدس القديمة وخارجها.
5. بناء جدار الفصل العنصري لإخراج أكبر عدد ممكن من اهل مدينة بيت المقدس عن مدينتهم القديمة ومنعهم من الصلاة في المسجد الأقصى.
6. إبعاد الشخصيات والرموز والنواب المقدسين عن المدينة.

هذه الإجراءات الإسرائيلية ألقت ظلالة ثقيلة على العلاقات التركية - الإسرائيلية، حيث لم تستطع الحكومة التركية ذات الجذور الإسلامية، ان تقف مكتوفة اليدين ازاء هذه السياسة، والتي وصفتها بأكثر من مناسبة بأنها سياسة تعسفية وغير مبررة تهدف الى تغيير

الحقائق واستبدال الوضع الراهن لصالح أجندات يمينية متطرفة في المجتمع الإسرائيلي. هذا الموقف برز بشكل جلي وواضح بعد قرار لجنة التخطيط الإسرائيلية المصادقة على مخطط بناء جسر المغاربة والذي يقتضي جرف تلة باب المغاربة وطمس المعالم الإسلامية في هذا المكان. على إثر ذلك حذرت الحكومة التركية من انفاذ هذا القرار، ولم تكتف بذلك بل وارسلت وفدا تركيا للاطلاع على المكان عن قرب.

يضاف الى ذلك شعور رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالإهانة الشخصية من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي كان ضيفه في تركيا، ولم يبلغه بنية إسرائيل بالحرب على غزة، وأحداث مؤتمر دافوس، ومن ثم إهانة السفير التركي في تل أبيب من قبل نائب وزير الخارجية الإسرائيلي كما أن إحساس تركيا بأن إسرائيل تعمل لصد المحاولات التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وآخر الأحداث سخونة الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية التركي المتوجه الى قطاع غزة في عام 2010، وقتل تسعة أترك من ركاب الأسطول (الجزيرة نت).

كذلك فإن تركيا لم تحف استيائها وانتقادها الشديد للسلوك الإسرائيلي في كل الحروب والاعتداءات على قطاع غزة في الأعوام 2008 / 2012 / 2014 من خلال إدانة واضحة لكل الأدوات وأساليب القمع التي استخدمتها إسرائيل في عدوانها على السكان المدنيين في قطاع غزة. وشهدت العلاقات التركية - الاسرائيلية تدهورا، عقب هجوم قوات إسرائيلية على أسطول الحرية الذي كان يحمل مساعدات إنسانية، لفك الحصار عن قطاع غزة الفلسطيني، في 31 أيار/مايو 2010، وأسفر الهجوم، الذي وقع في المياه الدولية، عن مقتل 9 ناشطين أترك كانوا على متن سفينة "مافي مرمرة"، فيما توفي آخر في وقت لاحق، متأثراً بجراحه التي أصيب بها جراء ذلك الهجوم.

### انفراج محدود في العلاقات

توصلت إسرائيل وتركيا في 26 حزيران/يونيو الماضي، إلى اتفاق على بنود المصالحة وإعادة تطبيع العلاقات بينهما، بعد قطيعة دامت نحو خمسة سنوات. واتفاق المصالحة التركي -

الإسرائيلي يعني عودة العلاقات بين الجانبين وتطبيعها بشكل كامل؛ بما في ذلك تبادل السفراء والزيارات المتبادلة، فضلا عن تعهدات الجانبين بعدم العمل ضد بعضهما في أروقة المنظمات الدولية. وفي إطار الاتفاق، ستعوض إسرائيل عائلات القتلى الأتراك بنيران الجنود الإسرائيليين عام 2010، كما تتضمن بنوده إلغاء تركيا للدعوى القضائية التي رفعت ضد ضباط إسرائيليين أمام محكمة إسطنبول بسبب مسؤوليتهم عن مهاجمة "أسطول الحرية". كما تنص بنوده على السماح لتركيا بنقل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، وإنشاء مستشفى جامعي وإسناده بالتجهيزات والطبية والإدارية اللازمة، إلى جانب تدشين محطة توليد كهرباء جديدة ومحطة لتحلية المياه في غزة بالتعاون مع دول أوروبية (وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، 2016: 2).

هذه الاتفاقية لا تعني بأي حال من الأحوال باننا امام "مرحلة مبشرة" في عودة العلاقات على ما كانت عليه خلال سنوات الستينات، وخاصة أن الشركاء في هذه الاتفاقية سواء التركي او الإسرائيلي يدركون بأن العمق الجماهيري لكلا الحكومتين غير راض عن هذا الاتفاق علاوة على وجود ألغام ليست سهلة التفكيك تعترض طريق عودة هذه العلاقات الى سابق عهدها، أهم هذه الألغام هي السياسات الإسرائيلية تجاه تهويد مدينة بيت المقدس والسياسات الإسرائيلية الرامية لتقسيم المسجد الأقصى المبارك، ولعل قضية منع الأذان من على مآذن مدينة بيت المقدس تكون إحدى الألغام التي تعترض تحسين العلاقة بين البلدين، ويبدو ذلك بشكل واضح من خلال ردة فعل رئيس الجمهورية السيد رجب طيب أردوغان الذي رعى المؤتمر الأول لرابطة برلمانيون لأجل القدس حيث تحدث في خطابه قائلا "إن المسجد الأقصى وأسفله وما فيه، وقبة الصخرة للمسلمين فقط"، وبأن بلاده "لن تقف صامتة حيال الممارسات والانتهاكات التي تقيد عبادة المسلمين وتضر بقداسة المسجد الأقصى"، وفيما يتعلق بمشروع القانون الإسرائيلي لحظر الأذان في مدينة بيت المقدس، قال محذرا "مثل هذه القوانين التي تعزز الإقصاء وتضع حرية الدين والمعتقد تحت الأقدام، لا تفيد أحدا".

## الخلاصة

1. استمرار حزب العدالة والتنمية في السلطة سيجعل مستقبل العلاقات بين تركيا وإسرائيل عرضة للمد والجزر، وذلك لأن لحزب العدالة والتنمية سياسة خارجية طموحة قائمة على أن تكون تركيا قوة اقليمية بارزة.
2. استحوذت قضية مدينة بيت المقدس على قدر كبير من الاهتمام في السياسة التركية التي يتبناها حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان، وهذا كان واضحاً من خلال الانتقادات التركية المتواصلة للسياسة الإسرائيلية التعسفية اتجاه ما يدور في المسجد الأقصى.
3. مؤسسات المجتمع المدني في عهد حزب العدالة والتنمية أصبحت أكثر انفتاحاً في تلبية حاجات مدينة بيت المقدس حيث لعبت الدور الوسيط بين المتبرع والمستفيد (جمعية iHH، Sadakattaş، وقف الأمة، جمعية فناديل، جمعية ميراثنا، وقف المشروع المعرفي لبيت المقدس -إسراء، مظلوم در... وغيرها).
4. في المقابل استفاد حزب العدالة حزب العدالة والتنمية من تضامن الشارع التركي مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد استثمر القضية الفلسطينية كملف مهم يؤهل تركيا للعب في الساحة الإقليمية.
5. توطدت العلاقات التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية مع حركة حماس، وهذا ما أثار غضب إسرائيل وقلقها من جهة، وادراكها بأنها لا تستطيع ان تفرض وجهة نظرها على الحكومة التركية من الجهة الأخرى.
6. إذا ارادت إسرائيل أن تعمل على تحسين علاقاتها مع تركيا، فهي تعلم أن الأخيرة تريد ان تلعب دوراً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأن على إسرائيل إعطائها هذا الدور وبذلك تحسن علاقتها معها.

## المصادر

- أبو مطلق، رائد (2011) العلاقات التركية - الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010 (جامعة الأزهر: غزة).
- أراس، بولنت و الحمد، جواد (2012) التحول التركي تجاه المنطقة العربية، (مركز دراسات الشرق الأوسط: الأردن: العدد 60).
- إكسبرس نيوز "تركيا واسرائيل/احتلال/مافى مرمرة/تطبيع" الأربعاء 17 اب (اغسطس) 2016.
- الجزيرة نت، اردوغان ينسحب من دافوس (2009-1-30) <http://dai.ly/xqc4ld>
- خماش، رنا عبد العزيز (2010) العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، (مركز دراسات الشرق الأوسط: عمان)
- داوود اوغلو، أحمد (2010) العمق الاستراتيجي - موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية (قطر: مركز الجزيرة للدراسات).
- الزعتري، أحمد (2015) العلاقات التركية - الإسرائيلية: 2014 - 2022 (جامعة القدس: القدس)
- السباعوي، عوني (1998) موقف تركيا من قيام دولة اسرائيل، (مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية: قطر)
- عبد القادر، عبد العالي (2009) نظريات العلاقات الدولية (جامعة الطاهر مولاي سعيدة: الجزائر)
- عجيل، عبد الكريم (2013) العلاقات التركي - الإسرائيلية في ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة محارب، محمود (2012) العلاقات الإسرائيلية - التركية في ضوء رفض اسرائيل الاعتراف (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: قطر).
- النعامي، صالح و أبو عامر، عدنان (2016) الجمهورية التركية في المنظور السياسي الإسرائيلي (مركز رؤية للتنمية السياسية: اسطنبول)
- واكيم، جمال و فايسباخ، موريال (2014) السياسة الخارجية التركية، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر: بيروت).
- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي (2016) اتفاق المصالحة التركي - الإسرائيلي وتداعياته الثنائية: تقدير موقف (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: قطر).